

المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية Civil Society in Algeria: from limitations to dependency

تاريخ الإرسال: 2020/07/26 تاريخ القبول: 2020/09/06 تاريخ النشر: 2020/10/23

أحلام بولكعيبات

جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، Email : ahlemboulkaibet@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا المقال العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر. فمع مطلع الاستقلال، جعلت السلطة الوطنية من المجتمع المدني جهازا من ضمن أجهزة أخرى تضمن من خلالها السيطرة على المجتمع عبر تعبئة شرائح اجتماعية واسعة من حول مشروع وخطط التنمية السريعة.

ومن ذلك تم استبعاد فكرة استقلالية المنظمات المدنية وتم التعامل معها على أنها جزءا من السلطة أو امتدادا لها. غير أن الوضع تغير بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، إذ أصبحت مراجعة السياسات المتبعة حتى ذلك الحين حتمية. ومنذ ذلك، سعت منظمات المجتمع المدني للابتعاد عن دوائر السلطة بالدعوة إلى احترام مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الديمقراطية؛ حقوق الإنسان؛ الانتليجنسيا.

المؤلف المرسل: أحلام بولكعيبات، Email : ahlemboulkaibet@gmail.com

Abstract:

This article deals with the relationship between power and civil society in Algeria. With the start of independence, the authority in place made civil society one organ among others through which it wanted to ensure control of society by mobilizing broad social layers in order to carry out development plans. From there, the idea of the independence of civil organizations was excluded and was treated as part of power or as an extension of it. However, the situation changed after the events of October 1988. Since then, civil society organizations have moved away from power circles and have called for respect for certain concepts such as democracy, human rights and freedom of speech.

Key words: civil society; democracy; human rights; intelligentsia

مقدمة:

أظهرت السلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية توجسا من نشاط المجتمع المدني. وقد تبين ذلك من خلال صدور قانون في ديسمبر 1962 يتعلق بتشكيل الجمعيات. وقد جاء ليعطي ليشرعن إبقاء العمل بقانون 1901 الذي صدر خلال الوجود الاستعماري. (المرسوم رقم 63-297، 1963).

وكان قانون الجمعيات محل تأويلات ما دفع وزارة الداخلية لإصدار تعليمية إلى الولاية تأمرهم بالقيام بتحريات وافية لتحديد وكشف الأهداف الحقيقية من وراء تشكيل الجمعيات مهما كانت طبيعة نشاطها المعلن. وكان هذا الإجراء الوقائي بسبب الخوف من ظهور تنظيمات يمكن أن يستغل نشاطها تحت غطاء الثقافة أو العمل الخيري أو الفني للمساس بأمن الدولة.



وفي ضوء ذلك واصلت الجمعيات نشاطها تحت سقف قانون 190. ويبدو أن تأخر المجتمع المدني في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المنتهج والقائم على جعل المجتمع المدني جزءا من النظام.

٢- قيود على المجتمع المدني:

خلال عام ١٩٧١ صدر أمر تم بمقتضاه تخويل حزب جبهة التحرير البث في مسألة اعتماد الجمعيات ثم عدل عام 1972 ليعطي للإدارة صلاحيات إضافية لفرض المزيد من الرقابة على نشاط الجمعيات وتسييرها. (أمر رئاسي، ١٩٧١)

في ظل تلك الظروف تشكل المجتمع المدني في الجزائر من خلال منظمات جماهيرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إتحاد الفلاحين الجزائريين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والمنظمة الوطنية للمجاهدين. بالإضافة إلى اتحادات أخرى ذات طابع مهني؛ بحيث يكون هناك تمثيل لمختلف شرائح المجتمع لكن تحت سقف حزب جبهة التحرير الوطني. وهكذا تم خلق ما يشبه نسيج من الجمعيات تضمن للسلطة السيطرة والتحكم في المجتمع المدني وتوظيفه عند الحاجة ثم تغير الوضع، إذ نقلت أحداث أكتوبر عام ١٩٨٨ الجزائر من الأحادية إلى التعددية. وكان من نتيجة هذا التغيير رفع القيود عن تشكيل الجمعيات.

ويمكن حصر أسباب التغيير الذي شهده المجتمع المدني في الجزائر في العوامل

الآتية:

- أحداث أكتوبر ١٩٨٨ أحدثت رجة كبيرة في المجتمع الجزائري وكذا أركان النظام. وكان أول خطاب بعد تلك الأحداث ألقاه الرئيس "الشاذلي بن جديد" قد تضمن رسالة واضحة لا لبس فيها مؤداها أن الإصلاحات السياسية أصبحت ضرورية وكذا التخلي عن النظام المغلق. وهكذا استبيحت قضايا كانت من المحرمات، كقضايا حقوق الإنسان والفساد إضافة إلى طرح المشاكل الثقافية واللغوية وحقوق المرأة.

- قصور الدولة عن حل كل مشاكل المواطن. ففي "الميثاق الوطني" كانت الدولة قد حملت نفسها مسؤوليات كثيرة ولم تكن قادرة على النهوض بها من مثل: السكن



والعمل والتعليم والصحة للجميع ودون مقابل. وتولت الدولة دور الراعي من خلال توليها دور المشغل الرئيسي. كانت أكبر مستثمر في القطاع الاقتصادي وفي كل شيء تقريبا. (الميثاق الوطني، ١٩٧٦ ص ص ٢١٠- ٢١٨) وعندما ضربت الأزمة من جراء انخفاض أسعار النفط اضطرت الدولة إلى مراجعة تلك الأدوار بالتقليص من سقفها.

- شعور السلطة التي حكمت البلاد بعيد الاستقلال بأن الشرعية التي حكمت بها البلاد وهي الشرعية التاريخية المستندة إلى ثورة التحرير قد بلغت نهايتها وأنه يتعين عليها البحث عن شرعية جديدة. فخلال أحداث أكتوبر ١٩٨٨ كان الغضب عارما ضد جهة التحرير؛ حيث حملت مسؤولية تدهور الأوضاع الاجتماعية. ولذا طالب المحتجون بالتعددية.

وعرفت الظاهرة الجموعية صعودا ملحوظا في إطار سياق زمني تميز بتراجع فكرة وحدة الفكر والتصور والتي كانت تنظر إلى كل ما هو مختلف على أنه يستهدف وحدة الدولة. كما اكتسبت قيم المبادرة الخاصة، والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية مكانة عند العامة. في هذه الأجواء برز المجتمع المدني وكأنه أراد أن يتحمل جزءا من تلك الأعباء.

٣ - فك الارتباط بالحزب:

بعد عام ١٩٨٠، كانت هناك إشارات على أن السلطة تبدي النية في الإصلاح. فقد أدخلت تعديلات على "الميثاق الوطني". وهكذا اختفى من النص الجديد بعض المصطلحات التي تحيل على التطرف مثل "الثورات" التي استبدلت بـ"الإصلاحات" والتراجع عن التزام الدولة المانحة للشغل والسكن.

والحقيقة أن أحداث أكتوبر 1988 كانت العامل المعجل بسياسة الانفتاح، إذ أثمرت تلك الأحداث دستورا جديدا يقر التعددية عام 1989. وأعقب ذلك سلسلة من الإجراءات التطبيقية التي فتحت المجال لنشاط المجتمع المدني؛ بحيث يحترم وظيفته الأساسية وهي المشاركة في الشأن العام. وفي هذا الخصوص نصت المادة 39 من دستور



1989 على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مكفولة للمواطن. (المرسوم الرئاسي رقم ٨٩-١٨، ١٩٨٩)

وقد أسس هذا الدستور لشرعية جديدة وبديلة عن الشرعية التاريخية والثورية. وهي الشرعية الدستورية، حيث أصبح الاعتماد على الدستور والقوانين هو المرجعية الأولى لتسيير شؤون الدولة، وما ينتج عن ذلك من فصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية. واعتبر هذا الدستور بداية تحول وتغيير في الجزائر لأنه وضع حداً للأنموذج الشمولي. بالرغم من وجود بعض التردد في المسائل الاقتصادية غير أن ذلك لم يمنع من القيام بخصوصية المؤسسات العمومية تحت ضغط صندوق النقد الدولي؛ حيث كانت الجزائر في حاجة ماسة للقروض وكانت مديونيتها قد بلغت ٢٨.٦ مليار دولار عام ١٩٨٩. (روايح ٢٠٠٦، ص ٩٠)

وهكذا شرعت المادة ٤٠ من الدستور الجديد لحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وهو الحق الذي كان مغيباً منذ مطلع الاستقلال. (المرسوم الرئاسي رقم ٨٩-١٨، ١٩٨٩)

إن المرجع الأساس حول مسألة تقنين الجمعيات هو القانون رقم 90 الذي سن عقب إقرار التعددية والذي يعرف الجمعية على أنها عبارة عن اتفاقية يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية، ولغرض غير مريح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص. (القانون رقم ٩٠-٣١، ١٩٩٠)

وقد حقق هذا القانون ما يلي:

– الحق في حرية إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين.

– كسر العوائق الإدارية والبيروقراطية.



- تبسيط إجراءات التأسيس مع تحديد المدة القانونية لدراسة الملف من طرف السلطات المؤهلة.

وكما هو جاري به العمل في كل دول العالم أن الغرض من إنشاء الجمعيات ليس تحقيق الربح، وإن كان ذلك لا يمنع من الناحية القانونية عدم تحقيق الأرباح؛ حيث توجه لإنجاز المشاريع المسطرة في البرامج السنوية، وليس توزيعها على الأعضاء مثلما يجري في الشركات التجارية، وهذا على أساس أن الجمعية لا تهدف لتحقيق الربح كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية القائمة على توزيع الأرباح عند نهاية السنة المالية وتقديم الحساب لمجالس الإدارة. وهذا ما أشارت إليه المادتان 27، 26 من قانون الجمعيات لعام 1990. (القانون رقم 90-31، 1990)

كما أن التعديل الدستوري الذي أدخله الرئيس "زروال" عام 1996 نص على أن الدولة تلتزم بدعم الحركة الجمعوية وترقيتها، وإنشاء الجمعيات وصيانتها؛ حيث ورد ذلك في المادة 43 على النحو الآتي: "أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية." (دستور الجزائر، 1996) وشهدت تسعينيات القرن الماضي ديناميكية قوية للمجتمع المدني؛ حيث أثار الكثير من الجدل حول مشروع المجتمع ومسألة الحريات وحقوق الإنسان والمرأة. وقد كان المناخ الدولي مناسباً لذلك؛ حيث انتصرت القيم الليبرالية وانتهت الحرب الباردة وانتهى عصر الايدولوجيا.

في تلك المرحلة التي تميزت بظهور تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقه عجزت الأطر التقليدية التي زعم حزب جبهة التحرير الوطني أنها كافية لتحشيد الجماهير غير أنها انهارت بسرعة أمام تلك الأحداث.

وفي أعقاب صدور الدستور الجديد لعام 1989 الذي أقر التعددية السياسية، توالى تشكيل الأحزاب السياسية واستمرت في الارتفاع إلى ما يزيد عن الستين. ويفضل المحللون للحالة الجزائرية تصنيف هذا الكم الهائل من الأحزاب التي تعبر عن التعطش للتعبير عن الرأي إلى ثلاثة تيارات سياسية هي: التيار اليساري، التيار الإسلامي والتيار الليبرالي. (بولكعبيات، 2018، ص 239)



إن السياسة التي انتهجتها الدولة والقائمة على عدم التدخل وترقب الفرز التلقائي كإستراتيجية؛ قد تكون من باب الفوضى الخلاقة. لكن هناك من يرى أن السلطة أرادت إشباع حاجة الجزائريين إلى الحرية كتعويض عن إشباع حاجاتهم المادية المتزايدة من السكن والغذاء والشغل التي لم يعد في الإمكان إشباعها تحت ثقل الأزمة الاقتصادية الحادة. ولم يكن من السهل الاعتراف بأنها لم تعد راعية لمواطنيها.

وعلى صعيد آخر تراجع الشعور الوطني؛ حيث تراجع ذلك الزخم القوي الذي أفرزته ثورة التحرير. وهكذا، بدأت تظهر على السطح النعرات الجهوية كالحركة البربرية الداعية إلى الانفصال في منطقة القبائل (المالك).

ووجد المجتمع المدني نفسه يصارع من أجل البقاء في ظل مناخ سياسي متشنج ناتج عن أزمة عميقة ومعقدة ومتعددة الجوانب: سؤال الهوية إلى الشرعية إلى المسألة الاجتماعية.

ولم تكن الضائقة المالية تسمح للسلطة في التسعينات من القرن الماضي بتقديم حلول من خلال مخرجات اجتماعية واقتصادية، وإنما عبر مخرجات سياسية من خلال الانفتاح على المعارضة والحريات مكرهة وفي ظل ذلك استفادت حركات المجتمع المدني.

وعرف المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي وتية بتأسيس عدد كبير من الجمعيات تهتم بتنمية حقوق الإنسان وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وترقية حقوق المرأة والطفل، والدفاع عن البيئة، بالإضافة إلى جمعيات مهنية خاصة بالتجار والفنانين والمقاولين.

وأشارت الإحصائيات إلى أن ٧٥% من الجمعيات الناشطة ظهرت في الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٤ وقد بلغ عدد الجمعيات المعتمدة بالجزائر أكثر من ٨٠ ألف جمعية على خلفية قانون الجمعيات. (يومية الموعد، ٠٦ فبراير ٢٠١٣).



ويتسم نشاط أغلب الجمعيات في الجزائر بالطابع الظرفي، حيث تعيش أغلب الجمعيات في حالة ركود ولا تتجلى إلا في المواعيد الانتخابية أو في المناسبات الدينية والاجتماعية كشهر رمضان والأعياد والدخول المدرسي. وتختفي الكثير من الجمعيات، لعجزها عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا بسبب ارتباطها بدعم الدولة. وهو ما يبرز بوضوح من خلال المشاكل المتعلقة بالمقرات أو ببطء تجسيد المشاريع وبرمجة النشاطات، وهو ما يفسر ضعف نسبة الانخراط في الجمعيات في الجزائر التي لا تفوق الـ ٤ بالمائة مقابل ١١ بالمائة في المغرب و٤٤ من المائة في فرنسا. وتتجه معظم الجمعيات في الجزائر إلى النشاط في مجال الأعمال الخيرية والنشاطات الترفيهية. وتتكون تركيبة الحركة الجمعوية في الجزائر من ٤٣ % جمعية اجتماعية، ٢٧,٨ % ثقافية، ١٣,٧ % رياضية، في حين تشكل الجمعيات الناشطة في مجالات حقوقية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والبيئة وحماية المستهلك أقلية من إجمالي نسيج المجتمع المدني. (يومية الموعد، ٠٦ فبراير ٢٠١٣)

وتصنف الجمعيات الأهلية في الجزائر إلى صنفين وفق معيار الإطار المرجعي:

الصنف الأول: ويستند إلى قيم الثقافة الغربية والعلمانية، بينما يستند الصنف الثاني إلى الإطار المرجعي العربي الإسلامي. لكن القاسم المشترك بين هذين التيارين المتضادين هو الضعف من حيث القدرة على التأثير والتمثيل؛ حيث هناك سيطرة واضحة للجمعيات ذات الطابع الخدمي والمهني. وترتبط التنظيمات الأهلية في الجزائر بالدولة بل أنها تعتمد عليها في التمويل بشكل كبير. ولذلك تبدو ضعيفة في مواقفها، وكأنها ملتزمة بتطبيق أجندة معينة. وهذا ما جعل الحركة الجمعوية في الجزائر عاجزة عن الظهور كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة السلطة.

من جانب آخر، فإن بعض الجمعيات ترتبط بروابط وثيقة مع الأحزاب السياسية، بل أن بعضها يوجد في حالة تبعية كاملة لأحزاب سياسية.



٤- بيئة اجتماعية وثقافية عدائية:

عرف المجتمع الجزائري تغيرات سريعة بعد الاستقلال بفعل عوامل عديدة. فحرب التحرير تسببت في نزوح عشرات الآلاف من الجزائريين من الريف نحو المدن هروبا من الحرب واستمر هذا النزوح بعد الاستقلال بسبب الفقر الذي خلفته الحرب ثم سياسة التنمية القائمة على التصنيع وإهمال الزراعة وهو ما أدى إلى تحول المدن إلى مناطق جاذبة. وهذه العوامل ساعدت على خلق حراك اجتماعي غير مسبوق في المجتمع الجزائري. وعلى صعيد الديمغرافيا، اتجهت الجزائر نحو استرجاع ما كانت قد خسرتة خلال سنوات الحرب إذ عرفت نمو ديمغرافيا سريعا غير مسبوق.

وتفاقت هذه الظاهرة، بعد الشروع في تطبيق مخططات التنمية ابتداء من العام ١٩٧٠ وترتب عن ذلك مشكلات اجتماعية. كما أن العلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت قائمة في الريف على أساس صلة الرحم والقرابة انتقلت إلى المدينة وأصبحت هي النمط السائد.

وأثرت العلاقات التقليدية على مجمل العلاقات الاجتماعية وانعكست كمارسات داخل الجمعيات أو المؤسسات. وفي الخطاب السياسي أو الإعلامي تعرف هذه العلاقات المعادية للعقلانية والترشيد بالنزعة "الجهوية"، أي تقييم الأشخاص على أساس الانتماء الجغرافي داخل البلاد واعتبار ذلك إطارا مرجعيا. وهو ما يعبر عن ولاء للقبيلة قبل الوطن.

فرغم التطبيق الواسع لمجانية التعليم في إطار ما عرف بـ "الثورة الثقافية"، فإن موجبات السلوك عند الجزائريين لم تتغير. وانعكست على علاقات العمل والنشاط الحزبي والحركات الجمعوية.

وإذا كانت العلاقات التقليدية قد تعرضت للنقد الشديد على يد بعض المثقفين الجزائريين، فإن النظام الاجتماعي القديم لم يكن سلبيا بالمطلق. فقد لعب دورا ايجابيا في الحفاظ على النظام الاجتماعي.



وهناك من يستدل بظاهرة "التوزيع" في الجزائر على التضامن والعمل الطوعي بين أفراد القبيلة. لقد ساد الاعتقاد في وقت ما أن تحطيم بنية العرش أو القبيلة من شأنه أن يحقق المواطنة ويقضي على بقايا النظام القديم في تسيير الشؤون العامة، بيد أن ما حصل هو العكس، إذ زادت هذه الممارسات السلطوية من تمسك الأفراد بجماعاتهم المرجعية. خلال أزمة 2001 التي شهدتها منطقة القبائل برزت من جديد الجماعات التقليدية لتأخذ بزمام المبادرة، وتعمل على تجاوز الأطر القانونية والسياسية العصرية.

ف "تجماعت" بمنطقة القبائل عادت إلى المشهد، واضطرت السلطة للتفاوض معها تحت مسمى "حركة العروش".

إنّ ضعف المجتمع المدني الجزائري لا يرجع فقط إلى بعض القيم السلبية كالقبيلية والعشائرية والجهوية، وإنما أيضا إلى نقص الحس المدني.

ومن الناحية السوسولوجية تعتبر العلاقات الاجتماعية التي توجه سلوك الفرد الجزائري علاقات تقليدية تستند إلى روابط الدم أكثر من غيرها من الروابط الاجتماعية، أي أن هناك غلبة المجال العائلي على حساب المجال العام. ولهذا التكوين جذور تاريخية تعود إلى ما قبل وقوع الجزائر تحت الحكم الاستعماري وإن كانت البنية الاجتماعية قد تعرضت للتشويه على يد المستعمر إلا أن العلاقات الاجتماعية ظلت قائمة على روابط الدم. (بولكعيبات، ٢٠٠٧، ص ١٦١)

ويتفق هذا الطرح مع ذلك الذي أثاره "حليم بركات" في دراسته حول "المجتمع العربي المعاصر" والتي أشار فيها إلى أن الولاءات القبلية - العشائرية - العائلية هي من بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخا وتأثيرا في مجمل الحياة العربية المعاصرة. بانتقاده لهذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على البنى الاجتماعية كمرحلة أولية ثم امتدادها إلى الحياة السياسية والجموعية. وتتجلى مظاهر الاغتراب فيما يلي:

- عدم الاهتمام بالقضايا التي تشغل المجتمع.



— عدم التحمس للمشاركة والانخراط في الشأن العام.

— تركيز على العلاقات الضيقة.

فحتى على مستوى الانخراط في النقابات أو المنظمات المهنية، لا يزال هذا السلوك هو الموجه الوحيد للفرد في تحديد علاقاته، وانتخابه لمثليه في الجمعيات أو النقابات التي من المفروض أن يكون قد نما لديها الحس المدني. (بركات، ١٩٨٤، ص ص ٤٥-٤٩)

وقد استغلت السلطة عامل العلاقات التقليدية لمنع تشكل تنظيمات بمعايير حديثة على أساس الانتماء الطبقي أو حقوق الإنسان، كما أنها استغلت ضعف شرائح المثقفين من حيث هشاشة وضعهم المادي وحولتهم إلى انتهازيين يسعون إلى تحقيق مكاسب مادية ضيقة ما ساعد على تشكل نظرة ضيقة للعمل الجمعي تقوم على الولاء للسلطة ودعم خطاياها.

وعلى الصعيد الثقافي، هناك إشكال في الجزائر مصدره القصور عن بناء ثقافة سياسية قادرة على غرس قيم المشاركة والانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني. إن حداثة تجربة التعددية في الجزائر لا تبدو مؤهلة للقضاء على رواسب ثقافة الهيمنة التي ترسخت خلال الحكم الاستعماري وخلال الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

إن المجتمع الجزائري أبوي كسائر المجتمعات العربية ما يجعل الفرد سلبيا، حيث لا تدفع به إلى المساهمة في الحياة العامة ثم أن النظام الذي أقيم في الجزائر بعد الاستقلال أقام الدولة الراعية أو المانحة للأرزاق ما جعل الفرد يتقبل كل ما تقدمه السلطة ويعتمد عليها في تلبية جل حاجاته.

ونمط الثقافة البطريكي السائد بحسب "هشام شرابي" قد يكون عاملا حاسما في تحديد نمط الشخصية لكنه ليس الوحيد الصانع لكل المضامين الرمزية على المستوى السياسي والاجتماعي وفي هذا الشأن تلعب الأنتلجانشيا دورا مهما في نشر الأفكار الداعمة للديمقراطية وقيادة حركة التغيير بما يخدم المجتمع.



وبخصوص الحالة الجزائرية يقول "عمار بلحسن": "هناك إجماع شبه كلي على فكرة هي: غياب وعدم وجود انتلجانسيا جزائرية، كمجموعة مثقفة اجتماعية منظمة، منتجة لخطابات فكرية نقدية ومنظرة للممارسات المجتمعية المختلفة وعضوية على المستوى الاجتماعي - الأيديولوجي ... هذه الأنتلجانسيا غير موجودة لكن هناك مثقفين فرادى معزولين غير عضويين يقومون بوظيفة نشر الأيديولوجيات السائدة يمارسون نشاطهم في ظروف ينعدم فيها التفكير الحر والديمقراطية؛ حيث تسطر الدولة على الحياة الاجتماعية والثقافية والمجتمع المدني". (بلحسن، ١٩٨٦، ص ١٦٥-١٦٧)

وهذا الرأي يتطابق مع ما ذهب إليه "علي الكنز" حيث يرى أنه لا توجد انتلجانسيا في الجزائر ونظرا لانعدامها، فإن الدولة تمكنت من الاستحواذ على المثقفين لخدمتها، حتى وإن هم ليسوا بمثقفين نظرا لافتقارهم معايير المثقفين بحيث أصبحوا لا يصلحون لأية خدمة. لقد أصبحوا موظفين لا ينتجون إلا الأفكار والمعاني وذات الدلالات. وبعد مرور اللحظات الثورية ازداد استرقاقهم وعقمهم .

إن مثقفي الجيل الثاني، الأكثر شرفا كما يقول "علي الكنز" قد إلتجأوا إلى صمت وعزلة السفارات و المصانع، فهم يديرون ببراعة شؤون العلاقات الخارجية وتقنيات الإنتاج وأما بشأن القضايا الأخرى فلا يتجرأ أحد للتدخل فيها. أما الجيل الأول فقد غرق في الوظيفة الموروثة عن أجداده. لقد اقتصرت وظيفة الجيل الجديد على القالب الذي خططه النظام قصد تدمير عوامل الانتلجانسيا وتحول هذا الجيل إلى قناة قولها النظام البيروقراطي. ويمضي "علي الكنز" قائلا: لقد فقدت الدولة إمكانية الهيمنة الثقافية على الجماهير باسترقاقها الانتلجانسيا وخضوع هذه الأخيرة لها. تلك هي التغيرات العميقة التي حققها المجتمع المدني منذ الاستقلال ... ويعيد النظام السياسي ويكرر تجربته بحيث يفتقد في آن واحد إلى الانتلجانسيا والمجتمع المدني. (الكنز، ١٩٩٠، ص ٣٥-٣٦) ولا يختلف رأي "عدي الهواري" عن هذا التحليل، فهو يرى أيضا أن الدولة تمكنت منذ مطلع الاستقلال من استيعاب نخبة لصالحها؛ حيث حولتها إلى جهاز بدل من أن تكون لصالح المجتمع. كما أن هذه النخبة معجبة بنيل المناصب داخل السلطة ولا تتردد في التأكيد على عدم جدوى الوجود خارج دواليب الإدارة. وهي



بذلك نخبة تضمن دور الداعم للنظام مقابل تحقيق مكاسب شخصية مادية، Addi (1999, p28).

٥- هيمنة الدولة:

في التجربة الجزائرية، تعتبر هيمنة الدولة على هياكل وهيئات المجتمع المدني من الظواهر البارزة والثابتة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فالتغييرات التي أعقبت أحداث ١٩٨٨، أدت إلى عملية إعادة انتشار واسعة، حيث تم فك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني ومختلف المنظمات الجماهيرية التي كانت قائمة.

وهكذا ظهرت إلى الوجود جمعيات في ظل المناخ السياسي الجديد. والسؤال الذي يطرحه المتابعون لتطور الوضع السياسي في الجزائر هو: هل كانت تلك التنظيمات التي نشأت في أعقاب صدور دستور 1989 ذات نشأة تلقائية أم أنها كانت بإيعاز من السلطة؟

في الواقع أن المجتمع المدني لم يخرج عن الإستراتيجية العامة المنتهجة من طرف السلطة والقائمة على إبقائه تحت السيطرة. لقد كان ينظر إلى وجود مجتمع مدني نشيط ومستقل يشكل تهديدا.

ومنذ اليوم الأول للاستقلال عملت السلطة على إخضاع منظمات المجتمع المدني؛ حيث أصبحت تابعة ولم تعد قادرة على الانفكاك كما فقدت حرية المبادرة، وباتت غير قادرة على التعبير عن مصالح الفئات الممثلة لها. والمثال البارز على ذلك، هو نشاط هذه المنظمات في كل الانتخابات؛ حيث تدعم دائما مرشح السلطة. وهذه دلائل كافية على أن هذه المنظمات لا تزال أداة طيعة.

ومن المفترض أن يكون المجتمع المدني قوة اقتراح وتعبئة حول المسائل المؤرقة بالنسبة للرأي العام. لكن في واقع الأمر، هناك ديمقراطية الواجهة فضلا عن طبيعة البيئة التي ينشط فيها المجتمع المدني التي لا تساعد على التحرر من العلاقة بالسلطة.



وقد اتجهت الجمعيات في الجزائر تدريجيا بفعل الارتباط بالسلطة، اتجهت للبحث عن موقع اجتماعي، وتحقيق مكاسب شخصية باسم المجتمع المدني بينما كان سقف الديمقراطية محدودا وهو ما تحقق لها.

ولم تسمح الدولة بظهور مجتمع مدني نشيط ومستقل، لأنها لم تألف التعددية وتشكلت هي نفسها في مناخ الأحادية. وهذا ما خلق صعوبات أمام الانتقال إلى الممارسة الديمقراطية.

والحقيقة أن الحال التي يوجد عليها المجتمع المدني في الجزائر تعود للارتباط بمشروع السلطة لفترة طويلة والقبول خلال ذلك بلعب دور الذراع التي تشارك في التنفيذ وليس الاقتراح. ويرى البعض في هذا الدور المحدود نوعا من الاستسلام لكن هناك من يرى في ذلك نوعا من اقتسام الأدوار لأسباب انتمائية، إذ لم تهتم الجمعيات إلا بالحصول على الاعتمادات المالية.

والملفت أن الجمعيات والمنظمات التي ظهرت بعد توقيف المسار الانتخابي كان هدفها الأساس هو سد الفراغ الذي أحدثه إلغاء نتائج الانتخابات، حيث أوجدت السلطة بدائل للأحزاب في المجتمع المدني.

لقد كان إعلان السلطة عن إنشاء وزارة لحقوق الإنسان خلال حكم المجلس الأعلى للدولة ثم استبدال الوزارة بالمرصد الجزائري لحقوق الإنسان تشرف عليه الحكومة، بدل أن تكون مؤسسة مستقلة تعمل كمراقب وحافظ لحقوق الإنسان من كل أنواع الخروق والانتهاك، لكن تبعية هذه المؤسسة للسلطة جعلها تبتعد عن مهمتها الحقيقية وتتحول إلى مجرد جهاز من أجهزة الدولة، فمبادئ الجمعيات المدنية تقوم على الاستقلالية والإرادة الطوعية.

واتسعت خطط الدولة للسيطرة لتطول كل مؤسسات المجتمع المدني، حيث وضعت الجميع تحت السيطرة من خلال فكرة خلق المجالس: المجلس الأعلى للشباب، والمجلس الأعلى للتربية، والمجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للغة العربية، فهذه



المجالس قد عززت سيطرة الدولة على مختلف القوى الفاعلة في المجتمع، وحصرت دورها في عملية استشارية عادة ما تكون شكلية.

٦ - التبعية في التمويل:

من المهم أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية وذلك حتى يكون وجودها مؤثرا في المجتمع ولاسيما الاستقلال المادي عن الحكومة.

وأما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنه اقتصاد هش، رغم التخلص من عبء المديونية فهو لا يزال يعاني من الضعف ولم يؤثر فيه الإصلاحات التي بدأت قبل ثلاثين عاما بشكل واضح. إذ لم يتغير الحال كثيرا ، فمداخيل الجزائر لا تزال تعتمد على عائدات النفط والغاز. ولم تأت عملية الانتقال من صيغة الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على المبادرة الخاصة والانفتاح على الاستثمارات الخارجية لحد الآن بما هو منتظر. غير أن أصعب مرحلة في هذه الإصلاحات كانت عندما دخلت الجزائر في التفاوض مع صندوق النقد الدولي في التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث كانت القروض مشروطة بالتخلي عن الكثير من المؤسسات المفلسة والتي كانت تعتمد على مساعدة الدولة لدفع الأجور.

ولم تكف الدولة عن دعم القطاع الاقتصادي فحسب بل أن الحركة الجمعوية كانت هي الأخرى تعتمد على تمويل الدولة . وقد واجهت هي بدورها مشكل شح الموارد المالية وهو ما انعكس على نشاطها.

وهكذا أخفقت منظمات المجتمع المدني في دمج فئات اجتماعية واسعة ولاسيما شريحة الشباب والمعروف أنه في الدول الغربية يلعب القطاع الخاص دورا حاسما في تمويل وتدعيم بناء مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يضمن استقلاليتها وتخليصها من التبعية للحكومات.

بالنسبة للجزائر، فإنه بالرغم من الدور الذي يحاول القطاع الخاص لعبه في الاقتصاد الوطني إلا أنه لا يزال بعيدا عن الفعالية الحقيقية. ولهذا واجهت مؤسسات



المجتمع المدني في الجزائر تحديا كبيرا ولا تزال إلى اليوم. وإذا نظرنا إلى المسألة من حيث التشريع، فإن القانون ٩٠ - 31 الخاص بالجمعيات في المادة 26 من الفصل الرابع، المتعلق بالموارد والأموال، تشير بوضوح إلى اعتبار مصدر موارد الجمعيات هو اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى العائدات المرتبطة بأنشطتها والهيئات، فضلا عن الإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة ومختلف الهيئات التابعة لها. (قانون الجمعيات، ١٩٩٠)

وهناك من يرى أن هذه المادة يمكن أن تؤول وأن تستغل من طرف السلطات العمومية بحيث تحرم مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على التبرعات أو الهبات وينطبق الشيء نفسه على الهبات التي يمكن تأتي من جهات أجنبية كما أشارت إليه المادة 28 من القانون نفسه. (قانون الجمعيات، ١٩٩٠).

٧ - خاتمة

إن المجتمع المدني يعاني من مشكل حقيقي جعل منه رهينة التمويل الرسمي، أي الدولة باعتبارها الممول الأساسي في ظل وجود قطاع خاص ضعيف وغير مبادر. ولهذا ليس غريبا في الجزائر أن تطرق منظمات المجتمع المدني أبواب السلطة بعد تأسيسها طلبا للمساعدة في الحصول على المقرات و التمويل من الدولة دون حرج. إذا، هناك مشكلة جدية يواجهها المجتمع المدني تحول دون تطوره، ألا وهي مشكل التمويل والذي بدونه يظل المجتمع المدني غير مستقل وعلى صلة بالسلطة.



قائمة المراجع:

- مؤلفات بالعربية:

١. بلحسن، عمار (١٩٨٦): أنتلجانسيا أم مثقفون في الجزائر؟ بيروت، دار الحداثة.
٢. بركات، حليم (١٩٨٤): المجتمع العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
٣. بولكعبيات، إدريس (٢٠١٨): الطبقة الاجتماعية الوسطى، الجزائر، ألفا دوك للنشر والتوزيع.
٤. بولكعبيات، إدريس (٢٠٠٧): الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد ١٢.
٥. الكنز، علي (١٩٩٠): حول الأزمة، الجزائر، دار بوشان للنشر.

- مؤلفات بالفرنسية:

1. Addi. L , (1999) Les mutations de la société algérienne, la
2. découverte, Paris.

- الرسائل الجامعية

١. رواج، عبد العالي (٢٠٠٦)، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، باتنة - الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية .

- دساتير وتشريعات:

١. الأمر المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، الجزائر، الجريدة الرسمية.
٢. جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني (١٩٧٦) الجزائر، المعهد التربوي الوطني.
٣. دستور ١٩٨٩، المرسوم الرئاسي رقم ٨٩- ١٨ الصادر في ٢٨ فيفري ١٩٨٩ والمتعلق بنشر الدستور، الجريدة الرسمية، العدد ٩. الجزائر، ١٩٨٩.



٤. دستور ١٩٩٦ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، الجريدة الرسمية.

٥. القانون رقم ٩٠-٣١ الخاص بالجمعيات (١٩٩٠) الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم: ٥٣.

٦. المرسوم رقم ٦٣-٢٩٧ المؤرخ في ١٤/٨/١٩٦٣، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد ٥٩.

- مواقع الكترونية:

١. الموعد (موقع يومية جزائرية) بتاريخ ٠٦ فبراير ٢٠١٣

<http://www.elmaouid.com>

